عفوا يا وزير المالية .. الحكومة ظهرها للحيط !!

بقلم : رئيس التحرير

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

المستوردون يتآمرون على القطن المصرى

بنك مصر
BANQUE MISR
نعمل معاً لخير بلدنا

الأهرام الاقتصادي
Al Ahram - Al Ekteasady
الأحد 16 مارس 2014 - 14 جمادى الأولى 1435 هـ - العدد (2342) الثمن (10 جنيهات)

8 مليارات متر مكعب صرف صحى وصناعى وزراعى ملوثة سنويا

النيل النهر المسموم

ملف العدد

المستشار التأمينى لمنظمات العمل العربية:

الدولة لديها 23 مليار جنيه للمتعطلين والقانون يمنع صرفها

د. أمنية حلمى مدير البحوث بالمركز المصرى للدراسات الاقتصادية:

تحديث « غابة التشريعات » بوابة التنمية

إعداد : زينب فتحى أبو العلا

المستشار التأمينى لمنظمة العمل العربية:

الدولة لديها 23 مليار جنيه للمتعطلين والقانون يمنع صرفها

التأمينات الاجتماعية هى الترجمة الحقيقية للعدالة الاجتماعية لأنها تشمل كل مواطن مصرى هذا ما أكده د. سامى نجيب المستشار التأمينى لمنظمة العمل العربية الذى اشار الى ان تأمين البطالة متراكم لدى الدولة منذ ٥٠ عاما وتبلغ قيمته ٢٣ مليار جنيه ويحتاج الى تعديل تشريعن حتى يحصل المتعطلون على نصيبهم منه، ويرى د. نجيب ان معاش العاجز او صاحب الشيخوخة، لابد ان يزيد على معاش المتوفى وان معاش ربة المنزل يكون ٣اضعاف المرأة العاملة وان ضم اموال التأمينات لوزارة المالية كان لارضاء البنك الدولى. وحول القصور والعلاج لنظام التأمينات الاجتماعية جاء الحوار التالى:

● ما وضع قطاع التأمين ؟

– التأمين بدأت مشكلاته منذ نشأته وحتى الآن لاتزال تحوم حوله الشبهات ولايـزال البعض المحدود من يجرمه ومنذ البداية فقد حُرم فى العديد من الـدول الأوروبيـة وامتد للدول العربية والاسلامية وارتبط فى ذهن الكثيرين بالربا أو القمار، لكن المفهوم الحقيقى للتأمين لا يقصد به الغرر او القمار وعندما تم توضيح مبادئ ومعايير التأمين أجازه علماء الازهر ومجمع البحوث الاسلامية والعديد من الجهات الاسلامية العالمية.

فى حقيقة الامـر فإن سوق المـال له جناحان الأول هو البنوك والثانى هو التأمين فهاتان هما الجهتان الوحيدتان اللتان لهما القدرة على تجميع الاموال واتاحتها للاستثمار ومن ثم فإن التأمين يعد أحد أعمدة الاقتصاد القومى وقد بدأ حساب التأمين اعتمادا على علم الاحتمالات لأنه وعد بالسداد والتأمين هو السلعة الوحيدة التى لها إشراف رقابى عند زيادة سعر الوثيقة وعند انخفاضها، فالرقابة فى كل السلع لمنع حدوث زيادة غير مبررة لسعر السلعة ولكن انخفاض سعرها لا يخضع لذلك لكن فى حالة التأمين يفرض الرقابة فى الحالتين.

● ما تقييمك لنظام التأمينات الاجتماعية ؟

– التأمينات الاجتماعية ورثت ايضا بعض افكار التحريم الى ان أقرتها الفتاوى الشرعية الصحيحة، لكن نظام التأمينات الاجتماعية يوجد به العديد من المشكلات فأنظمة التأمينات فى كل دول العالم اختيارية لكنه إجبارى لدى الدولة فضلا عن ان مفهومه ايضا خاطئ عند معظم المواطنين، فالتأمين الاجتماعى هو المعنى الحقيقى للمواطنة وهو ما يكفل لأى مواطن يعيش تحت سماء هذه الارض باختلاف لونه او ديانته، الحياة الكريمة من مسكن ومأكل وملبس وأمان، فالتأمينات الاجتماعية هى السبيل الحقيقى لتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن نظام التأمينات الاجتماعية المعمول به حاليا لا يحقق هذا الغرض .

> شروط القانون العقيمة هى التى تمنع وصول هذه الاموال لمستحقيها

● كيف يتحقق المفهوم الحقيقى للتأمينات الاجتماعية؟

– من مبادئ التأمينات الاجتماعية فصل الخدمة عن التمويل فالتأمينات الاجتماعية يحصل عليها من سبق وكان يسدد اشتراكات سواء كان يعمل فى القطاع العام الحكومى او القطاع الخاص ولكن ماذا عن غير القادر على سداد الاشتراكات ولا يعمل لدى أى جهة من الجهات السابقة أليس هذا الشخص مواطنا لدى الدولة ويستحق الحياة الكريمة على ارضها؟! فهذا «عـوار» مصاب به نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر.

● وماذا عن قيمة المعاشات فى ظل التأمينات الاجتماعية ؟

– هو ايضا يحتاج الى اعادة نظر فعلى سبيل المثال معاش العجز اقل من معاش الوفاة فى حين ان العكس هو الصحيح فمعاش المتوفى يحصل عليه زوجته وأولاده اذا كانوا «قصّرا» مثلا ، لكن معاش العجز يشمل المؤمن عليه ايضا الذى لا يحتاج فقط الى مقابل يعوضه عن العجز بل الى مصروفات علاج ايضا ومصروفات للمعيشة الكريمة، ومن ثم فلابد من اعادة النظر فى هذا النظام .

● وما دور الدولة فى علاج أزمة البطالة ؟

–كثر الحديث فى الفترة السابقة عن إقرار إعانة بطالة لشباب الخريجين الذين لا يجدون عملا وقادرين على العمل، لكن فى حقيقة الامر ان الغالبية لا يقرأون القانون، فالقانون المصرى يكفل لكل متعطل عن العمل تأمينا للبطالة وذلك منذ عام ١٩٦٥ .

● كيف ذلك ولماذا لا يطبق ؟

– تم إقرار تأمين البطالة القائم منذ ٥٠ عاما بأداء تعويضات لحالات محدودة جدا نتيجة توقف الاجر (كليا او جزئيا) على الرغم من ان مخصصاته المتراكمة تبلغ نحو ٢٣ مليار جنيه.

وفى حقيقة الامر فإن النظام التأمينى المصرى يتعرض لسلسة من التشريعات ذات المـردود الاجتماعى والاقتصادى الارتدادى تحت مسميات ظاهريا يعاكس تماما مضمونها ايضا لنا ان نشير الى قيام تأمين البطالة منذ اكتوبر ٦٤ دون تفعيله استهدافا لمخصصاته المالية التى تراكمت طوال اكثر من ٥٠ عاما لتبلغ ٢٣مليار جنيه لم يتم الافصاح عنها بالمخالفة لشعار الشفافية الذى يتعين

د. سامى نجيب

معاش ربة المنزل لابد أن يكون 3 أضعاف المرأة العاملة

ان تلتزم به الهيئات المالية والتأمينات حماية لحقوق المؤمن عليهم والمواطنين وبالمخالفة لمبدأ منتهى حسن النية الـذى يعتبر من المبـادئ القـانونية والعملية الاساسية للتأمين.

● وكيـف يـتم تحصيـل تـأمين البطالة ؟

مصدر تمويل تأمين البطالة ضمن ما يسدده المشترك من اشتركات التأمين الاجتماعى التى تشمل ٣ ٪ تأمينا صحيا و٣ ٪ تأمين مكافأة نهاية الخدمة و ٣ ٪ اصابة عمل و ١٥ ٪ شيخوخة و ٢ ٪ تأمين بطالة ويتولى اصحاب الاعمال من عام او خاص تسديد هـذه الاشتراكات بموجب القانون.

● وما حصيلة تأمين البطالة حتى الآن وكم بلغ الموزع منه ؟

– بلغ اجمالى اشتراكات تأمين البطالة سددها اصحاب الاعمال لحساب تأمين للعاملين لديهم منذ اكتوبر١٩٦٤ وحتى ٢٠١٣ / ٦ / ٣٠ التى تراكمت مع افتراض استثمارها محسوبا بحده الادنى٦ (٪) فإنه يتجاوز حاجز الـ ٢٣مليار جنيه فى حين اقتصرت تعويضات التأمين على ما يقل عن نصف فى الألف من تلك الأموال بما يعادل ١٠ ملايين جنيه .

وهنا يثار تساؤل فهل تحقق التوازن المالى على مدى هذه الفترة؟

● وكيـف لا يصل هـذا التـأمين لمستحقيه رغم ان البطالة هى اكبر صداع لدى الدولة ؟

– السبب هى شروط القانون العقيمة فهى التى تمنع وصـول هـذه الاموال لمستحقيها فالقانون يشترط صرف مقابل تأمين البطالة ان يكون المتعطل من المؤمن عليهم لدى الدولة أى انه سبق ان كان يعمل سواء لدى القطاع الحكومى او الاعمال العام او الخاص وانه فصل او تم تسريحه دون اختياره وانه يتمتع بسمعة طيبة ولم يشبها أى فسـاد طـوال مـدة خدمته والشـروط

شهادات الأهلى الدولارية
مجموعة متنوعة من البنك الأهلى المصرى

4,25% مدة الشهادة ٣ سنوات

5,25% مدة الشهادة ٥ سنوات

5,75% مدة الشهادة ٧ سنوات

عائد سنوى ثابت بالدولار
يصرف كل ثلاثة أشهر

للإستعلام إتصل بـ
19623

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

www.nbe.com.eg

تطبق كافة الشروط والأحكام